

Distr.: General
22 February 2012



Original: Arabic

مجلس حقوق الإنسان
الدورة السادسة عشرة
البند 6 من جدول الأعمال
الاستعراض الدوري الشامل

تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل*

ليبيا

إضافة

آراء بشأن الاستنتاجات و/أو التوصيات، والالتزامات الطوعية، والردود
المقدمة من الدولة الطرف موضوع الاستعراض

* لم تحرر هذه الوثيقة قبل إرسالها إلى خدمات الترجمة بالأمم المتحدة.

1- تود ليبيا في البداية التعبير عن فائق التقدير لما قام به أعضاء الفريق العامل وللجنة الثلاثية وأمانة مجلس حقوق الإنسان من جهود. كما لا يفوتها تقديم الشكر إلى مجلس حقوق الإنسان ووحدة الاستعراض الدوري الشامل علي المرونة وسعة الصدر فيما يتعلق بمراعاة الظروف التي مرت بها ليبيا خلال العام الماضي ، حيث قام الشعب الليبي بثورة هزت أرجاء الأرض وتوجت بفضل الله ثم بتضحيات شبابها ومساعدة المجتمع الدولي بالنصر علي نظام حكم دكتاتوري مستبد انتهك حقوق الإنسان ، وامتهن كرامته في ليبيا طيلة اثنتين وأربعين عاما من السنوات العجاف.

2- خضعت ليبيا للاستعراض الدوري الشامل في دورته التاسعة بتاريخ 9 نوفمبر 2010 ، وكانت البلاد آنذاك ترزح تحت نير النظام الدكتاتوري .

3- نتج عن ذلك الاستعراض مايلي:

أ- عدد التوصيات التي حظيت بالتأييد ست وستون توصية.

ب- عدد التوصيات المحالة للدراسة وإبداء الردود حولها ثلاثون توصية.

عدد التوصيات المرفوضة أربع وعشرون توصية.

4- نتيجة لنجاح ثورة 17 فبراير المجيدة ، فإن ليبيا اليوم قد اتخذت خطوات جادة تجاه تعزيز واحترام حقوق الإنسان وحياته الأساسية ، وفي إطار الجهود الرامية لتقديم ردود ليبيا على تقرير الفريق العامل (A/HRC/16/15) ، فقد تشكلت لجنة برئاسة وزارة الخارجية وعضوية مندوبين عن الوزارات الأخرى ذات الصلة لاسيما العدل والداخلية ، وجرت مشاورات مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان والحيريات الأساسية المنشأ حديثاً ، ومع أعضاء المجتمع المدني لدراسة توصيات الفريق العامل الواردة تحت البند (95) المحالة للدراسة و البند (96) التي رفضها النظام المقبور.

5- تمخضت أعمال اللجنة ومشاوراتها علي تقديم هذا التقرير إلى مجلس حقوق الإنسان لاعتماده في الدورة التاسعة عشرة ، وشهد التقرير تحولا فريداً ، حيث تم قبول أكبر عدد ممكن من التوصيات بما في ذلك تلك التي كان النظام الدكتاتوري قد رفضها ، الأمر الذي يعني بأن ليبيا الجديدة حريصة علي تعزيز واحترام حقوق الإنسان وحياته الأساسية وكرامته الإنسانية.

6- واستنادا إلى ما تقدم، تود ليبيا تقديم ردودها على توصيات الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل الواردة في الوثيقة (A/HRC/16/15) على النحو التالي:

7- فيما يتعلق بالتوصيات الواردة تحت البند [95] :

• التوصيات [1] ، [3] ، [4] ، [5] ، [6] :

وهي توصيات تم تقديمها من قبل الوفود الموقرة لكل من مصر والعراق وتشاد واليابان، وفي هذا الصدد فإن المادة السابعة من الإعلان الدستوري الصادر في 2011/08/03 نصت علي

ضرورة الانضمام إلى كل الاتفاقيات والمواثيق الدولية والإقليمية ذات العلاقة بحماية حقوق الإنسان ، وبالتالي فهذه التوصيات تقبلها ليبيا في انتظار انتخاب المؤتمر الوطني ، واعتماد دستور للدولة ، وتكوين المؤسسات الدستورية ، علماً بان الإعلان الدستوري كفل حق اللجوء بموجب القانون ، وعدم تسليم اللاجئين السياسيين .

• التوصية رقم [7] :

تقبل ليبيا هذه التوصية المقدمة من وفد الجزائر الموقر، وقد تم بالفعل بموجب القانون رقم (5) لسنة 2011 ، تأسيس المجلس الوطني للحريات العامة وحقوق الإنسان ، وله الشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة ، ويشترط في أعضائه أن يكونوا من الشخصيات المستقلة والنشطة في مجال حقوق الإنسان ، وبما يتماشى مع مبادئ باريس ، وعقد المجلس العديد من الاجتماعات لإعداد رؤية وخطة العمل الخاصة به ، وهو بصدد الدخول في تعاون مع نظرائه في الدول الأخرى لتبادل الخبرات والمعلومات بما يضمن له القيام بعمله بالشكل الجيد من إبداء النصح للحكومة وحثها على تعزيز مفاهيم حقوق الإنسان والانضمام للاتفاقيات الدولية ذات الصلة ، وزيادة مستوى الوعي بحقوق الإنسان من خلال الندوات والدورات التدريبية، كما أنه سيعمل على تقديم طلب اعتماده من طرف لجنة التنسيق الدولية بعد اكتمال متطلبات اللجنة ، ويطمح المجلس في الحصول على التصنيف (أ) .

• التوصية رقم [8] :

تقبل ليبيا هذه التوصية التي قدمها وفد المكسيك الموقر ، مع مراعاة النصوص الشرعية في مسألة الطلاق والميراث ، وفيما يتعلق بحق المرأة في نقل الجنسية لأبنائها، فإن القانون رقم (24) لسنة 2010 قد أجاز هذا الحق بموجب المادة رقم (11) ، وفيما يخص دور المرأة فإن المادة رقم (6) من الإعلان الدستوري الصادر في 2011/8/3 نصت علي أن أفراد المجتمع رجالاً ونساءً متساوون في التمتع بالحقوق المدنية والسياسية وتكافؤ الفرص ودون تمييز بسبب الجنس، ثم إن المرأة في ليبيا تقوم بدور بارز لا يقل عما يقوم به الرجل ، فقد ساندت ثورة 17 فبراير وقدمت المساعدات للشوار في معركة تخليص ليبيا من الدكتاتورية. وتقلدت المرأة الليبية المناصب في المجلس الوطني الانتقالي والتشكيل الوزاري المؤقت في النظام الجديد، ويجري العمل على وضع إستراتيجية وطنية تكفل تطور وضع المرأة في كافة المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، وتضمن لها الحق في الممارسة الفعلية لدورها داخل المجتمع على قدم المساواة مع الرجل.

على جانب آخر تقوم وزارة الشؤون الاجتماعية بإجراءات لوضع برنامج إعادة تأهيل النساء اللائي تعرضن للعنف والتهجير القسري والاعتصاب أثناء ثورة 17 فبراير التي أطاح فيها الشعب الليبي بنظام الدكتاتورية والظلم، وتم إنشاء لجنة برئاسة وزيرة الشؤون الاجتماعية للإشراف على هذا البرنامج، واقترح ما يلزم من إجراءات قانونية وتشريعية لضمان تمتعهن بحياة طبيعية كريمة.

• التوصيات [9] ، [10] ، [11] ، [12] :

تقبل ليبيا هذه التوصيات التي قدمتها الوفود الموقرة لكل من البرازيل وفرنسا وسويسرا وسلوفاكيا ، وفور انتخاب المؤتمر الوطني في شهر يونيو القادم واعتماد الدستور وإنشاء المؤسسات الدستورية وانطلاقاً من حرص ليبيا على الارتقاء بحقوق الإنسان على أراضيها وتعزيز تعاونها مع الأمم المتحدة وأجهزتها المختلفة وعلى رأسها الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان التابع للجمعية من خلال آلياته المختلفة، فإن العزم معقود على توجيه دعوة مفتوحة لكل الإجراءات الخاصة المواضيعية لزيارة ليبيا ، علماً بأن دعوات وجهت إلى بعض هذه الإجراءات بالفعل .

• التوصيات [13] ، [14] ، [15] ، [16] ، [17] ، [18] ، [20] ، [21]

تقبل ليبيا بشكل مبدئي هذه التوصيات المقدمة من الوفود الموقرة لكل من المكسيك والبرازيل والجمهورية التشيكية وسلوفاكيا وفرنسا وأستراليا وسويسرا، وستعمل على الحد من عقوبة الإعدام خارج نطاق الشريعة الإسلامية ، أما التوصية [19] المقدمة من وفد المملكة المتحدة الموقر فهي مقبولة مبدئياً في جزئها الأول ، لكن الجزء الثاني هو في الواقع ماض تولى حيث أن ليبيا بعد 17 فبراير لاتعترف بما كان يدعيه نظام الطاغية زوراً بالوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الإنسان ، والتي بالأحرى أن تسمى وثيقة امتهان واحتقار حقوق الإنسان والتي استخدمها ذلك النظام المهالك لإيهام العالم والكذب عليه، فتحت مظلة تلك الوثيقة انتهكت حقوق الإنسان في ليبيا و نصبت أعواد المشانق لليبيين في ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي وطوال السنوات العشر الماضية وتم قتل مالا يقل عن ألف ومائتين وسبعين من خيرة شباب ليبيا في مجزرة سجن أبو سليم الشهير التي لا تخفى على مجلس حقوق الإنسان والمجتمع الدولي، وشن النظام الدكتاتوري تحت تلك المظلة حرباً على الشعب الليبي الأعزل عندما خرج مطالباً بحقوقه الإنسانية بشكل سلمي ابتداء من النصف الثاني من شهر فبراير 2011 .

• التوصية [22] :

تقبل ليبيا هذه التوصية التي قدمها وفد أستراليا الموقر، وقد تم فعلاً فتح الباب أمام وكالات الشؤون الإنسانية الدولية لزيارة السجون في ليبيا، وتم تمكين العديد من تلك الوكالات من القيام بزيارات منتظمة للسجون في ليبيا واطلعوا بأمر أعينهم على مدى الجرائم التي ارتكبتها نظام الدكتاتور المقبور ضد أبناء الشعب الليبي طيلة أربعة عقود ونيف من الزمن.

• التوصيتان [2] و [23] :

تقبل ليبيا هاتين التوصيتين المقدمتين من وفدي العراق و المملكة المتحدة الموقرين بشكل مبدئي ، حيث أنه في انتظار انتخاب المؤتمر الوطني شهر يونيو المقبل واعتماد دستور للبلاد ، واكتمال إنشاء مؤسسات الدولة الدستورية سيتم ولا شك دراسة إمكانية الانضمام لاتفاقيات وصكوك حقوق الإنسان الدولية التي لم تنضم ليبيا إليها بعد ، كما ستقوم ليبيا الجديدة بإخضاع كل من

أحرم في حق الليبيين إبان عهد النظام المقبور وانتهاك حقوقهم الإنسانية وكرامتهم وحقوقهم في العيش بحرية، كما أراد لهم الله تعالى، للمحاكمة العادلة وفقا للمعايير الدولية وللقانون الدولي لحقوق الإنسان والتشريعات الوطنية النافذة في الخصوص.

• التوصيتان [24] ، [25] :

لا تختلف ليبيا مع هاتين التوصيتين المقدمتين من وفدي الجمهورية التشيكية وسويسرا ، ففي واقع الأمر لا يوجد في قانون العقوبات الليبي ما ينص على أية عقوبات بدنية .

• التوصية [26] :

تقبل ليبيا هذه التوصية التي قدمها وفد أستراليا الموقر بل تؤكد عليها فكشف ملبسات جريمة أبو سليم النكراء التي ارتكبها نظام المقبور ، تلك الجريمة التي يندى لها جبين الإنسانية وتعد انتهاكا صارخا لحقوق الإنسان حتما ستكون على قائمة أولويات ليبيا بعد الثورة ، ومن واجبا اطلاع العالم عليها ، لكي يعلم الجميع حجم البشاعة الإجرامية التي كان النظام الدكتاتوري يمارسها ضد الشعب الليبي ، وفي هذا الصدد تم إنشاء وزارة للشهداء والجرحى، وستكون هذه المسألة الإنسانية على قائمة أولوياتها ، وتم تسجيل جميع الضحايا بل تم العثور حتى على بعض المقابر الجماعية لضحايا تلك الجريمة ، وسيُنظر فيها القضاء وسيقول فيها كلمة العدل بكل شفافية ونزاهة وصدق واستقلالية.

• التوصية [27] :

فيما يخص هذه التوصية المقدمة من وفد كندا الموقر ، تود ليبيا توضيح أن مواضيع الزواج والطلاق والميراث هي مسائل نظمها الدين الاسلامي الحنيف قبل ألف وأربعمائة سنة من الآن، ومن ثم فإن هذه المسائل هي مسائل متفق عليها ولا خلاف حولها ، فالزواج لا يتم إلا برضا الطرفين وبصداق متفق عليه، والطلاق مرتان فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان، فما أجمل هذه المعاني، علما بأن القانون الليبي كفل للمرأة حقوقا لا تتمتع بها الكثيرات من النساء في مناطق أخرى من العالم .

• التوصية [28] :

فيما يتعلق بهذه التوصية التي قدمها وفد الجمهورية التشيكية الموقر ، تؤكد ليبيا احترامها للالتزامات الدولية الواردة في كل صك دولي هي طرف فيه، وتعمل على الوفاء بمتطلبات هذه الصكوك ، وإنه لمن المتعارف عليه أننا نعيش في عالم متنوع، وهذا التنوع هو ما يثري الحضارة الإنسانية، وفي بلد مسلم كليبيا له حضارته وتقاليده وأعرافه يحترم الآخرين وثقافتهم ، فإن الشريعة الإسلامية والتشريعات الوطنية الليبية نظمت العلاقات الزوجية، وتحرم العلاقات الجنسية خارج هذين الإطارين.

• التوصية [29] :

تقبل ليبيا هذه التوصية المقدمة من وفد الولايات المتحدة الأمريكية وتشكره على ذلك ، وتؤكد ليبيا أنها نفذت هذه التوصية على أرض الواقع ، حيث أن الباب اليوم مفتوح على مصراعيه أمام الصحافة الحرة المستقلة ، فقد بلغ عدد الصحف اليومية والأسبوعية ثلاثمائة صحيفة في ليبيا بعد الثورة ، وكلها تتمتع بالاستقلالية والحرية في تناول مختلف القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، أما القوانين التي جاءت في التوصية فقد أصبحت من الماضي ولا وجود لها على الإطلاق فقد ذهبت إلى نفس المصير الذي ذهب إليه من وضعها وقيد بها حرية الشعب الليبي لعقود من الزمن .

• التوصية [30] :

تقبل ليبيا هذه التوصية المقدمة من وفد البرازيل الموقر، وتريد توضيح أن الإعلان الدستوري الصادر في 2011/8/3 قد نص في المادة (15) منه على ضمان حرية تكوين الأحزاب السياسية والجمعيات والتجمعات السلمية، وتشهد ليبيا حراكاً غير مسبوق في هذا الاتجاه، بعد أن كانت هذه الحقوق المشروعة تعد جرائم في عهد نظام الطاغية بل كان من يفكر في هذه الحقوق مجرد تفكير يعتقل ويسجن ويعدم في كثير من الأحيان .

8- حرصاً من ليبيا بعد انتصار ثورة 17 فبراير على المضي قدماً في احترام وتعزيز حقوق الإنسان وحرياته الأساسية وتمكينه من التمتع بهذه الحقوق تناغماً مع ما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والقانون الدولي لحقوق الإنسان والإعلان الدستوري الليبي ، فقد تمت دراسة التوصيات الواردة في تقرير الفريق العامل تحت البند (96) والتي كانت مرفوضة من قبل النظام لمقبور ، وتبلورت تلك الدراسة في الاتفاق على ما يلي :

• التوصيات [1] ، [2] ، [3] ، [4] ، [5] :

تتفق ليبيا مع هذه التوصيات التي قدمتها الوفود الموقرة لكل من العراق وفرنسا وجمهورية كوريا والولايات المتحدة الأمريكية وكندا، فقد كفل الإعلان الدستوري حق اللجوء بموجب القانون وعدم تسليم اللاجئين السياسيين ، وفيما يتعلق بالانضمام للاتفاقيات الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان التي لم تنضم إليها ليبيا بعد ، فإنه سيتم النظر في ذلك كما تمت الإشارة إليه بعد انتخاب المؤتمر الوطني في شهر يونيو القادم واعتماد الدستور وتكوين المؤسسات الدستورية في البلاد، وتتعهد ليبيا طوعياً بذلك.

• التوصيات [9] ، [10] ، [11] :

تتفق ليبيا مع هذه التوصيات المقدمة من الوفود الموقرة لكل من كندا والمملكة المتحدة وسويسرا ، وكما أسلفنا فإن كل من انتهك حقوق الشعب الليبي طيلة العقود الأربعة الماضية ستتم ملاحقته قضائياً ولن يفلت من العقاب في ظل محاكمات وطنية عادلة ونزيهة ومستقلة تتوافر فيها كل المعايير الدولية للمحاكمة العادلة ، وفيما يتعلق بمذبحة أبوسليم في 1996

فالكشف عن ملبساتها والمتسببين فيها هي أمور على قائمة أولويات الدولة الليبية الجديدة، وسيتم اطلاع العالم والأمم المتحدة على ما يستجد في الخصوص، وفيما يخص التوصية السويسرية فليبيا الجديدة تعلم ما اقترفه النظام المقبور بحق اثنين من المواطنين السويسريين فيما سمي آنذاك بقضية ابن الدكتاتور ، تلك القضية التي كانت في الواقع انعكاسا لطبيعة رأس النظام وأبنائه من صلف وغرور وامتهان لحقوق الإنسان ليس في ليبيا فحسب بل حتى في الدول الأخرى.

• التوصية [12] :

تقبل ليبيا هذه التوصية التي قدمها وفد كندا الموقر وتشكره على ذلك، وقد تم بالفعل إلغاء جميع المحاكم الاستثنائية والخاصة التي كبل بها نظام الطاغية حرية الشعب الليبي ، و بموجب المادة (2/32) من الإعلان الدستوري لم يعد لتلك المحاكم أي وجود، كما تم إلغاء ما كان يسمى سابقا محكمة أمن الدولة ومكتب الادعاء الشعبي وجميع القوانين ذات الصلة بإنشاء محاكم استثنائية.

• التوصيتان [14] ، [15] :

ترى ليبيا أن أسباب هاتين التوصيتين المقدمتين من وفدي الولايات المتحدة الأمريكية والجمهورية التشيكية الموقرين قد زالت بزوال نظام القمع والدكتاتورية الذي جثم على صدور الليبيين والليبيات أكثر من أربعين سنة ، فليبيا بعد 17 فبراير حريضة كل الحرص على أن تكون لها سمعة طيبة على المستوى الاقليمي والدولي ، وحريضة على أن تكون موضع ثقة المجتمع الدولي بأسره من خلال احترامها لحقوق الإنسان، وعزمها على التعاون مع مجلس حقوق الإنسان وآلياته وأجهزة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية ، والحوار البناء مع دول العالم تماشياً مع مبدأ الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير واحترام السيادة الوطنية.

• التوصية [16] :

تقبل ليبيا هذه التوصية المقدمة من وفد فرنسا الموقر ، فحرية التعبير أصبحت مكفولة بحكم الإعلان الدستوري الليبي ، وكذلك تكوين الجمعيات ، وتم إلغاء كل القيود التي فرضها النظام الدكتاتوري الهالك على حرية الصحافة، واستخدام الانترنت انتشر بشكل كبير في أرجاء البلاد بعد 17 فبراير بعد أن حاول النظام البائس الهالك منع استخدام هذه الوسيلة.

• التوصيات [17] ، [18] ، [19] ، [20] :

تقبل ليبيا هذه التوصيات الواردة من الوفود الموقرة لكل من المكسيك وأستراليا وكندا وسلوفاكيا ، بل إن موضوع هذه التوصيات يأتي ضمن الالتزامات الطوعية لليبيا حيث طرح مشروع قانون على مؤسسات المجتمع المدني بتنظيم إنشاء مؤسسات وجمعيات ومنظمات المجتمع المدني، رفعت عنه كل القيود التي فرضها النظام المقبور ، كما أن هناك لجنة متخصصة على

مستوى وزارة العمل لصياغة مشروع قانون إنشاء النقابات العمالية وبما يتفق والمواثيق الدولية التي انضمت إليها ليبيا ، وتم إلغاء قوانين تجريم الحزبية وتكوين الجمعيات والتجمع التي كانت مفروضة في عهد النظام الدكتاتوري.

• التوصيات من [21] الى [24] :

هي توصيات مقدمة من الوفود الموقرة لكل من المكسيك وبولندا وفرنسا والبرازيل، وتعد توصيات مقبولة بشكل مبدئي ربما تكون محل درس الدولة الليبية عند اكتمال إنشاء مؤسساتها الدستورية.